UN LIBRARY
DEC - 7 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/193/Add.1
27 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٤٦ من جدول الأعمال

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

اضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ٢

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ٤

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٧

../..

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩]

١ - تلاحظ جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، مع الارتياح ، أن الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي أخذ يلعب دورا هاما في الحياة الدولية وأصبح بمثابة قاعدة هامة لمزيد من الأعمال الرامية لتعزيز سلم وأمن الشعوب . وفي السنوات الأخيرة ، أخذ تصميم الشعوب على وضع حد لسياسة العدوان والقمع يزداد قوة ، كما أخذت تتسع دائرة الكفاح في سبيل السلم ووقف سباق التسلح وتحقيق الحرية والتقدم الاجتماعي . ولقد برز اتجاه نحو الانفراج الدولي ، وبدأ يفرض نفوذا متزايدا على مجمل تطور العلاقات بين الدول .

٢ - على أنه مازالت هناك قوى في العالم ، سواء في الغرب أو في الشرق ، تحاول اخضاع الدول والشعوب المستقلة لسيطرتها ، كما تحاول تصعيد سباق التسلح والتدخل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة . ولذا فانه لمن المهم للغاية أن تتمسك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحزم بموقفها القائم باتباع سياسات رامية الى تحقيق السلم والانفراج الدولي والتسوية السلمية لجميع الخلافات والازالة النهائية للحروب بين الدول من حياة البشر . ان الاتباع المستمر لهذه السياسة ، من قبل جميع الدول بدون استثناء ، سوف يمثل ضمانا يعول عليه لسيادة السلم والأمن الدوليين في جميع القارات ، وسيؤدي الى اقامة وتطوير علاقات واسعة قائمة على المساواة ، كما سيكفل التعاون بين جميع البلدان . ووفقا للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، فان الأمم المتحدة مدعوة لتقوم ، على الدوام ، بمساندة وتعبئة جهود جميع أعضائها لتحسين الوضع الدولي وتدعيم وتطوير الانفراج .

٣ - ان تطور الأحداث الدولية يدفع بمشكلة الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح واستكمال الانفراج السياسي بانفراج في المجال العسكري ، الى أن تحتل مركز الصدارة في السياسة الدولية . ولقد كانت هناك قيمة وفائدة كبيرتان للمناقشة التي دارت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بشأن الوسائل المحددة لحل هذه المشكلة . والمهمة المطروحة الآن هي اتخاذ اجراءات واسعة النطاق وعملية لتنفيذ الأفكار والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدتها تلك الدورة ، وتحقيق الانتقال الحاسم نحو تدابير نزع السلاح الحقيقية ، وخاصة تدابير نزع السلاح النووي . وفي ورقة العمل المتعلقة بعناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح والمعروضة على لجنة نزع السلاح للنظر فيها ، قدمت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بالاشتراك مع عدد من الدول الاشتراكية الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ، عرضا تفصيليا لآرائها المتعلقة بالاتجاه الرئيسي الذي يجب أن تسير فيه الجهود المبذولة في مجال الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

٤ — ان التوسع في تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بضرورة اتخاذ تدابير فعالة لخفض مستوى المواجهة العسكرية في القارة الأوروبية ، عن طريق ضمان قدر متساو من الأمن لجميع الدول الأوروبية ، سوف يكون متفقا مع أهداف الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي .

٥ — ان الاجتماع الذي تم في فيينا بين ل . أ . بريجينيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفياتي وجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، يمثل خطوة هامة نحو تعميق الانفراج الدولي . وقد أسفرت المحادثات التي جرت عن توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سولت — ٢) بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، وغيرها من الوثائق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وتؤمّن المعاهدة الجديدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية كميا ، كما تضع قيودا على التحسين النوعي لها . وتعكس المعاهدة حلا وسطا معقولا وتوازنا عادلا للمصالح قائما على مبدأ المساواة ، والمساواة في الأمن . كما أن تنفيذ الطرفين لجميع الالتزامات الملقاة على عاتق كل منهما بموجب المعاهدة يضع للتحقق بطريقة موثوق بها . ان معاهدة سولت — ٢ سوف تكون حافزا على احداث مزيد من التقدم السريع في اتجاهات أخرى أينما في مجال المفاوضات المتعلقة بكبح جماح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وسوف يفتح التنفيذ الكامل للوثائق التي تم التوقيع عليها في فيينا امكانيات جديدة لتحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذلك تحسين المناخ الدولي بأكمله .

٦ — ولقد صادفت النجاحات المحرزة في مجال الانفراج الدولي مقاومة من قبل أولئك الذين يهددون الأمن الدولي ويطلقون العنان للنزاعات العسكرية ويحاولون ادامة بؤر التوتر وخلق بؤر جديدة .

٧ — وان السياسة التوسعية القائمة على الهيمنة التي تتبعها الصين تمثل تهديدا خطيرا لقضية السلم . كما أن العدوان الصيني الأخير على جمهورية فييت نام الاشتراكية والتهديدات المستمرة للدول المجاورة ان هي الا انتهاك صارخ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولا تتفق مع القواعد الأولية للقانون الدولي . وعلى الدول والشعوب أن تدين هذه الأعمال أقوى ادانة ممكنة .

٨ — ولا زالت تسود في الشرق الأوسط حالة خطيرة ومتفجرة . فان سياسة ابرام الصفقات المنفصلة التي تنطوي على العداء للمصالح الأساسية لشعوب الشرق الأوسط والتي تسير في طريق معاكس للأهداف المتمثلة في تحقيق سلم عادل ودائم في تلك المنطقة ، لم تثبت أنها غير ناجحة فحسب بل انها أصبحت عائقا خطيرا أمام تحقيق تسوية سياسية شاملة في تلك المنطقة .

٩ — ان الازالة الكاملة والنهائية لجميع بقايا نظام الاستعمار والعنصرية هي التي ستخدم مصالح تعزيز الأمن الدولي . وان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد بثبات ممارسة شعوب الجنوب الافريقي فورا لحقها في تقرير المصير والاستقلال ، كما تؤيد القضاء على نظام الفصل العنصري المشين السائد في جنوب افريقيا .

١٠ - وتعارض جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، أشد المعارضة ، التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، كما أنها تؤيد الالتزام الدقيق باعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها الصادر عن الأمم المتحدة . وتشهد الأحداث الأخيرة ، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، بضرورة المراعاة الدقيقة من قبل جميع الدول لذلك المبدأ الذي هو أحد أهم المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول .

١١ - وسوف يساعد النظر في مسألة التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، أثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، على تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توطيد السلم والانفراج والتعاون الدولي .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية
[١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩

١ - ان تعزيز الأمن الدولي بكل الوسائل الممكنة وتوطيد السلم والانفراج الدولي ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح أمور تمثل الأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبقية بلدان المعسكر الاشتراكي ، بما في ذلك جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . وفي المرحلة الحالية من تطور الأوضاع العالمية ، هناك أهمية قصوى لاستكمال عملية الانفراج السياسي بانفراج عسكري ، ولاتخاذ تدابير محددة لكبح جماح سباق التسلح والانتقال الى اتخاذ خطوات عملية في مجال نزع السلاح .

٢ - ان تحقيق هذه الأهداف يتوافق توافقا تاما مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي .

٣ - ان التوقيع الذي تم مؤخرا ، أثناء مؤتمر القمة المعقود في فيينا ، على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، التي فتحت الباب أمام تقليص نمو ترسانات الأسلحة الصاروخية النووية والانتقال الى مرحلة الحد الكمي والنوعي منها ومن ثم تخفيض عددها ، ليمثل اسهاما ملموسا في تعزيز السلم والأمن الدوليين . كما أن توقيع المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سولت - ٢) يمثل حافزا مهما لاحراز مزيد من التقدم في مجال حل المسائل الملحة الأخرى المتعلقة بنزع السلاح

٤ - وتعلق بلدان المجتمع الاشتراكي أهمية كبرى على تطبيق التدابير العملية الرامية لضمان تحقيق الانفراج العسكري في القارة الأوروبية وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد تم ، في الوثائق المعتمدة في كل من اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأطراف في حلف وارسو المعقود في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، واجتماع لجنة وزراء

خارجية الدول الأطراف في حلف وارسو المعقود في بودابست في أيار/مايو ١٩٧٩ ، اقتراح برنامج يشمل تدابير محددة في هذا الاتجاه . وتقدمت البلدان الاشتراكية أيضا بمبادرات جديدة في المفاوضات المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والاعتدة العسكرية في أوروبا الوسطى .

٥ - ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تأييدا تاما البرنامج الشامل للتدابير الرامية الى تحقيق الانفراج العسكري في أوروبا ، الذي تقدم به ، في برلين في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، ل . أ . بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي . ويتضمن هذا البرنامج حكما يوضح استعداد الاتحاد السوفياتي لتخفيض المستوى الحالي من الصواريخ النووية المتوسطة المدى الموزعة في المناطق الغربية منه ، اذا لم تحدث زيادة في الصواريخ النووية المتوسطة المدى الموضوعة في أوروبا الغربية ؛ واستعداده لاجراء تخفيض ، من جانب واحد ، في عدد القوات السوفياتية في أوروبا الوسطى ؛ كما يتضمن أحكاما توضح استعداد الاتحاد السوفياتي للموافقة على وجوب الابلاغ مسبقا عن المناورات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها القوات البرية ، قبل تنفيذها بفترة أطول ، وعندما يبلغ عدد القوات المشتركة في المناورات ٢٠ ٠٠٠ أو أكثر ، واستعداده للموافقة على الامتناع ، على أسس متبادلة ، عن اجراء مناورات عسكرية يشترك فيها أكثر من ٤٠ ٠٠٠ الى ٥٠ ٠٠٠ من الجنود ؛ واقتراحا يقضي بوجوب الابلاغ مسبقا لا عن المناورات العسكرية فحسب ، بل أيضا عن التحركات التي تقوم بها القوات البرية ويشترك فيها أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الجنود ؛ واقتراحا يقضي بأن يتم أثناء الجولة الثالثة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية النظر في امكانيات الحد لا من الصواريخ العابرة للقارات فحسب ، بل أيضا من الأنواع الأخرى من الأسلحة ، مع وضع جميع العوامل المرتبطة بذلك في الاعتبار ومع المراعاة الدقيقة لمبدأ المساواة في الأمن لجميع الأطراف . وقال ل . أ . بريجنيف : "نحن لا زلنا نرى أن المحفل الأنسب للنظر في نطاق عريض من تدابير الانفراج العسكري في أوروبا اجتماع أوروبي عام على المستوى السياسي ، يمثل الاعداد له وعقده مسألة بالغة الأهمية بل ويمكن القول بأنها مسألة عاجلة" .

٦ - والآن وفي هذا الوقت الذي بدأت تنشأ فيه من جديد القوى العاملة لغير صالح السلم والأمن الدولي والانفراج ، تكتسب الأهداف المتمثلة في تعزيز الأمن الدولي وتوسيع نطاق الانفراج وتدعيمه أهمية خاصة .

٧ - وقد أثار العدوان المسلح الذي شنه أصحاب سياسة الهيمنة الصينيون ضد جمهورية كمبوديا استياء عميقا في جميع أنحاء العالم . وتشارك جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في الاستنكار الشديد للسياسة التوسعية الصينية التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدولي .

٨ - وقد ازدادت الحالة في الشرق الأوسط تعقيدا مرة أخرى ، نتيجة لتوقيع معاهدة منفصلة بين مصر واسرائيل . وان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، انطلاقا من موقفها المبدئي ، تؤيد التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، بمشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ويجب ألا ترتبط الأمم المتحدة ، من قريب أو بعيد ، بتنفيذ المعاهدة المنفصلة الموقعة بين مصر واسرائيل .

٩ - ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد ممارسة شعبي زمبابوى وناميبيا لحقهما غير القابل للتصرف في تحقيق المصير والاستقلال ، وفي القضاء على نظام الفصل العنصرى المشين السائد في جنوب افريقيا ، كما تدين بشدة المناورات التي يقوم بها الاستعماريون الجدد في الجنوب الافريقي والاعمال العدوانية التي يمارسها العنصريون ضد قوى التحرر الوطني .

١٠ - ان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هو المهمة الأساسية للأمم المتحدة . وفي ظل الوضع العالمي الراهن ، فانه من الأهمية بمكان زيادة تعزيز الدور الذى تضطلع به الأمم المتحدة في محاولاتها المبذولة للحيلولة دون اندلاع الحرب ومن أجل تعزيز الأمن الدولي وتعميق الانفراج وتوطيده والتشجيع على نزع السلاح . ويجب أن تقاوم بضراوة أكبر أية محاولات رامية الى تقويض السلم والانفراج الدوليين أو تصعيد التوتر أو تبرير سباق التسلح والحث عليه . ويجب أن يستخدم نفوذ الأمم المتحدة الى أقصى حد ممكن ، في سبيل تعزيز السلم والانفراج ونزع السلاح . وان مناقشة مسألة تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، من شأنها أن تتيح الفرصة لاجراء مناقشة عملية وبنّاءة للمشاكل المذكورة أعلاه .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩]

١ - تظهر التطورات الدولية انه حدثت في الماضي القريب أيضا تغيرات أخرى لصالح السلم والأمن والتقدم في العالم . والانفراج هو العامل الحاسم في العلاقات الدولية ؛ ولكنه أخذ يتعرض لتوتر خطير . فقوى الامبريالية والهيمنة تزيد سباق التسلح وتتجاهل مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . وهناك من يذكون النار في بؤر التوتر مهددين السلم . ولهذا تبقى المهمة الرئيسية هي توسيع وتعميق عملية الانفراج وتعزيزها ، خاصة ، بتدابير في الميدان العسكري . وهذا يتطلب عملا جماعيا تقوم به جميع الدول . والطريق واضح في بعض الوثائق الهامة التي أصدرتها الأمم المتحدة مثل اعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي (قرار الجمعية العامة ٣٢/١٥٥) والاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم (قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٣) . ومن المعالم الهادية الأخرى الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة لتنفيذه .

٢ - لقد عاشت شعوب أوروبا في سلم لأكثر من ثلاثة عقود . ولم تألل الجمهورية الديمقراطية الألمانية جهدا ، منذ تأسيسها في عام ١٩٤٩ ، للاسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين . ولقد شاركت مشاركة فعالة في نضال الشعوب لتحقيق التحول من الحرب الباردة الى الانفراج . ولما كانت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدرك ما لتحسين العلاقات بين دول أوروبا من أهمية بالنسبة للحالة في العالم ، فهي حريصة على أن ترى الأمن أكثر تعزيزا في القارة الأوروبية . وهي ترى أن اجتماع مدريد الذى ضم الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يساعد بطريقة بناءة في الاسراع بتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي .

٣ - ان ضمان الأمن الدولي معناه تعميق وتوسيع الانفراج الدولي ، وخاصة عن طريق وقف سباق التسلح ، ونزع السلاح ، وتعزيز مبادئ التعايش السلمي والتوسع في تطبيقها . ويجب أن يكون احترام السيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية الأساس الوطيد لتعايش الدول في سلام . ومن رأى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن من الخطوات الهامة نحو هذه الغاية عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال جميع أنواع الأسلحة في الوقت نفسه . كذلك تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية التدابير التي تتخذها الدول أعضاء الأمم المتحدة بهدف تحقيق الاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل بوصفه طريقا من طرق اتباع سياسة التعايش السلمي .

٤ - وتدين الجمهورية الديمقراطية الألمانية عدوان القيادة في بكين على جمهورية فييت نام الاشتراكية وترفض بشدة مذهب " العمل العقابي " ضد الدول الأخرى المستعار من ترسانة الممارسات

الاستعمارية الامبريالية . وان الاطاحة بنظام بول بوت العدواني والمناهض للانسانية ، التي جاءت نتيجة لممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير ، لهي اسهام في تحقيق مزيد من الأمن في المنطقة . ومن حق شعوب الهند الصينية أن تحظى بالتضامن والمساعدة في نضالها من أجل الاستقلال والحرية والتقدم الاجتماعي .

٥ - ويتطلب تعزيز الأمن الدولي ، قبل كل شيء ، تكملة الانفراج السياسي بتدابير في المجال العسكري . وعلى ذلك فان المهمة ذات الأولوية في الشؤون الدولية هي وقف سباق التسلح والتقدم نحو تدابير حقيقية لنزع السلاح ، وخاصة في المجال النووي .

٦ - وترحب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بتوقيع المعاهدة التي أبرمت بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية باعتباره خطوة ذات أهمية بالغة نحو مواصلة عملية الانفراج وايجاد مناخ دولي أكثر صحة . وان بلدي لعلى اقتناع بأن المعاهدة الثنائية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) ستكون لها آثار مواتية على مفاوضات نزع السلاح .

٧ - لقد أثبتت نتائج اجتماع القمة في فيينا مرة أخرى ان العمل المشترك لصالح السلم العالمي والأمن الدولي أمر ممكن ، بل واجب ، برغم جميع المواقف السياسية المختلفة . واذا أخذنا هذه التجارب في الاعتبار ، فمن الواضح ان الأمر يحتاج الى التقدم بخطى أسرع .

٨ - ومن الضروري ، كما أكدت الدول الأطراف في معاهدة وارسو في اجتماعاتها التي عقدت في موسكو وبودابست ، التوصل في أقرب وقت ممكن الى ترتيبات عملية تتعلق ، في جملة أمور ، بوقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية والخفض التدريجي للمخزون منها الى أن تتم تصفيتها تماما ، وتعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ووقف جميع تجارب الأسلحة النووية ، والحظر العام لاستحداث وانتاج أية أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل وأية منظومات جديدة من هذه الأسلحة ، وكذلك حظر أنواع بعينها من الأسلحة .

٩ - ومما يزيد في الحاح هذه التدابير أن بعض الدوائر ذات النفوذ في دول منظمة حلف شمال الأطلسي تضغط من أجل زيادة سباق التسلح . والدليل على ذلك هو البرنامج الطويل الأجل لمنظمة حلف شمال الأطلسي والقرارات الخاصة بتنفيذه وكذلك الخطط التي وضعت لتحديث منظومات الأسلحة النووية في أوروبا الغربية وتوسيعها .

١٠ - ومما لا شك فيه ان التعزيز الشامل للنظام الخاص بعدم انتشار الأسلحة النووية سيكون اسهاما حقيقيا في تعزيز الأمن الدولي .

١١ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بقوة الجهود التي تستهدف تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم وهو ما يعني ، قبل كل شيء ، ازالة القواعد العسكرية الأجنبية في تلك المنطقة .

١٢ - كذلك يتطلب الأمن الدولي القضاء على مصادر النزاع الدولي ، وهو ما يتعين السعي اليه بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

١٣ - ان التهديد باستعمال القوة العسكرية لتأمين المصالح الاقتصادية يتعارض والجهود التي تبذل لاقامة علاقات سلمية بين الدول . وكل محاولة لانكار حق الشعوب في أن تتصرف بحرية في مواردها الطبيعية لا يمكن الا أن تؤدى الى التوتر والنزاع .

١٤ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية النضال العادل للشعوب العربية في سبيل سلم دائم في الشرق الأوسط . وتؤكد قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة انه لا يمكن بلوغ هذا السلم الا عن طريق التسوية المتكاملة للقضايا الرئيسية في النزاع : انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ ؛ وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة ؛ وضمان أمن ووجود جميع الدول في المنطقة . واتفاقية كامب دافيد وما أعقبها من تدابير لا تحقق هذا الغرض . وعلى العكس فان اسرائيل ، بعد ابرام الاتفاق الانفصالي ، أخذت تصعد ما تتبعه من سياسة العدوان والاحتلال ، وبذلك زادت من خطورة التوترات في الشرق الأوسط .

١٥ - وتقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية بتصميم تأبدا للقضاء فورا على بقايا الاستعمار والعنصرية التي مازالت توجد في القارة الافريقية وتهدد السلم والأمن فيها . ولقد أيدت ، وستظل تؤيد ، الشعوب وحركات تحريرها المعترف بها دوليا في نضالها من أجل الاستقلال وإعمال حق الشعوب في تقرير المصير .

١٦ - وتعارض الجمهورية الديمقراطية الألمانية المحاولات التي تبذل لكي تفرض على هذه الشعوب حلول من صنع الاستعمار الجديد هدفها الابقاء على علاقات التبعية والاستغلال القديمة . وهي تدين بشدة قيام عدد من الدول بدور المتعاون مع النظام العنصرية في الجنوب الافريقي ، وهو ما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . فهذا التعاون يشجع بشكل مباشر القيام بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ، حيث تتعرض الأغلبية الافريقية السوداء للقمع والاستغلال الوحشيين . وهكذا تجد النظم العنصرية ما يشجعها على شن الاستفزازات والأعمال العدوانية على الدول الافريقية المستقلة . ويمثل التعاون في المجال النووى خطورة خاصة .

١٧ - ان الأمم المتحدة مدعوة الى اتخاذ تدابير وقائية فعالة لمواجهة خطط النظام العنصرى في جنوب افريقيا لحيازة الأسلحة النووية . وتواصل النظم العنصرية في الجنوب الافريقي اتباع سياسة العدوان والتمييز العنصرى والفصل العنصرى مناقضة بذلك قرارات الأمم المتحدة . وما الدمى التي وضعتها في مقاعد الحكم سوى وسيلة لمنح شعبي زمبابوى وناميبيا من ممارسة حقهما في تقرير المصير ممارسة حقيقية . ومن الواجب أن يحجب الاعتراف الدولي عن هذه الدمى . كما يجب أن تراعى العقوبات المفروضة بكل دقة ، وأن تتخذ قرارات فعالة لاستئصال الحكم الاستعمارى العنصرى في الجنوب الافريقي .

١٨ - ان صون السلم وتعزيز الأمن الدولي شرطان أساسيان لتطور كل شعب من الشعوب . ولهذا تعمل الجمهورية الألمانية بجد لاحراز تقدم في مجال الانفراج والحد من الأسلحة ونزع السلاح ولزيادة التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي . وتاريخ الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذى يمتد ثلاثين عاما شاهد على أنها تسير بثبات في هذا الطريق .

- - - - -